المحاضرة السابعة: التيار الشيوعي 1936-1954.

الحزب الشيوعي الجزائري

-مقدمة

مع تزايد النشاط السياسي الوطني خلال فترة العشرينات و الثلاثينات وبروز أحزاب وطنية متعددة الاتجاهات حاول اليسار الفرنسي استغلال هذا الظرف السياسي المتميّز ليدعم تواجده بالجزائر من خلال منا ضليه الشيوعيين و عن طريق فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر ،أثمر هذا النشاط الشيوعي الفرنسي عن تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936.

-1-تأسيسه

بعد أن ظل الحزب الشيوعي الجزائري فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي عرف مع مطلع الثلاثينات محاولة هيكلته و إعطائه الطابع الجزائري ليقوم بنشاطه الرسمي داخل الجزائر،واتخذ قرار إنشائه رسميا أثناء انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي بفرنسا من 22إلى 25جانفي 1936م بحضور ممثلين عن الشيوعيين الجزائريين يتقدمهم **عمار أوزقان**. أما المؤتمر التأسيسي فعقد بالجزائر العاصمة في نفق أرضي بحي باب الوادي في جويلية 1936و تشكل في الغالبية من الأوربيين المقيمين في الجزائر، هذا ما جعل نشاطه يتوجه إلى الأوربيين من دون المواطنين الجزائريين الذين لم يقبلوا بأفكاره و مبادئه رغم تركيزه في نداءا ته على مطالب الطبقة الشغيلة.

-2- برنامجه

لم يظهر الحزب الشيوعي الجزائري اهتماما واضحا بالقضية الوطنية بل اعتمد مطالب اجتماعية كتحسين معيشة السكان و رفع الأجور ، تحقيق العدالة الاجتماعية ، وهذا ما دفع ببعض الكتاب إلى اعتباره منظمة نقابية لا حزبا سياسيا.ويتجلىّ من خلال ما كان ينشر في الجزائر الحزب مثل : الجزائر الجديدة و الجزائر الجمهورية وجريدة الكفاح الاجتماعي برنامج الشيوعيين الجزائريين و الذي يمكن تلخيصه في :

- المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين ضمن الاتحاد الفرنسي .
- المطالبة بالجنسية المزدوجة (جزائرية ، فرنسية)

- اعتبار اللغتين الفرنسية والعربية لغتين رسميتين.
- تشكيل برلمان مزدوج فرنسي جزائري .
- هذه المطالب تبيّن بوضوح دعوة الحزب الشيوعي إلى الارتباط الدائم مع فرنسا ، و الابتعاد الكليّ عن مطالب الوطنيين الجزائريين .

-3- مساره السياسي

ظلّ الحزب الشيوعي الجزائري على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي ممّا جعله رهينة للطروحات اليسارية ،و أبعده أكثر عن الاهتمام بالقضايا الجوهرية للشعب الجزائري ، وقد أثر عليه هذا الارتباط ،إذ أصبح يأخذ بتوجيهات موريس توريز زعيم الشيوعيين الفرنسيين، لذلك لم يتعاطف مع الجزائريين أثناء **مجازر 08ماي1945** بل أكثر من ذلك اعتبر الجزائريين فاشيين ونازيين.ووقف الحزب ضد الحركة الوطنية في أغلب المواقف إذ رفض الانضمام إلى **حركة أحباب البيان** سنة 1944،وواصل تنكرّه لمطالب الشعب الجزائري حتى **اندلاع الثورة التحريرية** إذ اعتبرها عملية انتحارية ، و أن الدولة الجزائرية مازالت في طور التكوين.

- مشروع القانون الأساسي للجزائر 13 مارس 1947.

مشروع القانون الأساسي للجزائر الذي وضعه الحزب الشيوعي الجزائري وقدمه نوابه: جماد عبد الرحمن الشريف، وأليس سبورتيس، ومختاري محمد، وبييرفايي، إلى البرلمان الفرنسي يوم 13 مارس 1947، يحمل هذا المشروع عنوان: القانون الأساسي للجزائر ويقع في 36 صفحة نصفها الأول تحليل الحالة الجزائر، والمشروع القانون نفسه، والنصف الثاني مواد القانون نفسه وعددها 60 مادة، وكتب على أعلى ورقة الغلاف فوق العنوان الأساسي عبارة نحو الحرية والديمقراطية، وتحتها عنوان: القانون الأساسي للجزائر، وأحيطت العبارتان بدائرة، وكتب تحتها: مشروع القانون الأساسي الذي ألفه الحزب الشيوعي الجزائري.

جاء في المقدمة أن الوقت قد حان لإنشاء قانون أساسي للجزائر، بعد أن دخلت الأنظمة الرئيسية الجمهورية الفرنسية الرابعة حيز التنفيذ، وبعد أن أصبحت الحالة في الجزائر جد خطيرة في الميادين الغذائية، والاقتصادية والسياسية، واللباس، وأصبح التأخير في التغيير ينذر:

بانتشار دعاية رجعية ضد فرنسا بين مختلف العناصر المؤلفة للسكان الجزائريين، وبالإضرار بمصالح الشعب الفرنسي والسكان الجزائريين.

وقد اقترحوا في هذا القانون اعتبار الجزائر قطر مشتركا مع الاتحاد الفرنسي، وتطبيق المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والأوروبيين، وحرية العبادة، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة، وترسيم اللغة العربية، وتعميم تعليمها على قدم المساواة مع الفرنسية في كل مراحل التعليم وانتخاب مجلس جزائري من 120 عضوا نصفهم أوروبيون، والنصف الباقي مسلمون، وإنشاء حكومة جزائرية ذات استقلال ذاتي داخلي، نصف أعضائها أوروبيون، والنصف الآخر مسلمون كذلك وفتح المجال للجزائريين في مجالس البلديات، والعمالات، والقرى.

– أخطار هذا المشروع

هذه خلاصة المشروع، وتبدو إيجابياته فيما استعرضناه ولخصناه، ولكن أخطاره الحقيقية تكمن في حرصه على الدفاع عن مصالح فرنسا، والشعب الفرنسي أساسا، ونكرانه للحقوق الأساسية الواضحة للجزائر وشعبها ويمكن تلخيص هذه الأخطار فيما يلي:

1- ينص المشروع في مادته السادسة على تمتع أوروبيي الجزائر بكل الحقوق والواجبات في الجزائر، وفي مادته السابعة على تمتع الجزائريين المسلمين في فرنسا بنفس حقوق وواجبات الفرنسيين هناك. وطبعا هذه مواطنة مزدوجة تسلم ضمنيا بأن الجزائر جزء وقطعة من فرنسا، وتتعارض مع اعتبارها قطرا مشتركا في الاتحاد الفرنسي، ولا تتلاءم مع فكرة الاستقلال الوطني والشخصية الوطنية الجزائرية أمل كل الجزائريين.

2- يسمح هذا القانون لمن يريد من الجزائريين أن يتخلى عن شخصيته الإسلامية، ولم يذكر ذلك بالنسبة للأوروبيين المسيحيين، فهو تحيز، وعنصرية مكشوفة.

3- لا يعتبر الجزائريين شعبا موحدا، وإنما هم مجموعة عناصر متآلفة أهمها: العرب، والبربر، وهي دعوى عنصرية خطيرة تبناها كل الفرنسيين منذ سنة الاحتلال عام (1830) إلى عهد الجنرال دوقول عام (1959). وتؤكد هذه النعرة

و الأيديولوجية المنحرفة لهذا التيار الشيوعي، وعن تعاميه عن الحقيقة الكبرى وهي أن شعب الجزائر عريق، وأصيل، وقديم قدم التاريخ، صهرته المحن، ووحدته وفشلت كل محاولات الاستعمار الفرنسي في تمزيق وحدته.

4- انصب اهتمام واضعى هذا القانون على خدمة مصالح فرنسا، والشعب الفرنسي، قبل أي اعتبار آخر، وذلك أهم وازع ودافع، حفزهم إلى وضعه على ما يبدو وهو ما أكدوه صراحة فى الديباجة والمدخل للقانون عندما قالوا: إن التأخير في التغير ينذر (بانتشار دعاية رجعية فرنسية بين مختلف العناصر المؤلفة للسكان الجزائريين، وبالإضرار بمصالح الشعب الفرنسي، والسكان الجزائريين) إنه تفكير استعماري واضح لا غبار عليه تبناه هؤلاء الذين يزعمون لأنفسهم اليسارية، والديموقراطية التحررية.

5- نص على تكوين مجلس جزائري من 120 عضوا مناصفة بين الأقلية الأوروبية المسيحية، والأغلبية الجزائرية المسلمة، بواسطة الاقتراع العام ولكن في غرفتين منفصلتين الأولى للأوروبيين، والثانية للأهالي الجزائريين كما كانوا ينعتونهم. وهو تمييز عنصري واضح ومكشوف، وإلا فكيف يسوى بين 600 ألف شخص أوروبي، وثمانية ملايين جزائريين؟ ولماذا يفرق بينهما في غرف الانتخاب؟ وقد حضرت مهمة هذا المجلس في معالجة المسائل الداخلية فقط، وفرض عليه تطبيق القوانين الفرنسية التي تقدم إليه، في الجزائر.

6- نص على تعيين ممثل للحكومة الفرنسية يمثل مصالح الاتحاد الفرنسي في الجزائر، ويشترك في مداولات المجلس الجزائري، ومجلس الوزراء - ويحتكر لنفسه السلطة المطلقة فيما يخص الشؤون الخارجية والدفاع، والتجارة مع أقطار الاتحاد الفرنسي طبقا للمادة 62 من دستور الجمهورية الفرنسية.

وهذا يعني الازدواجية في الحكم والتسيير، والحد من سلطة هذا المجلس، والحيلولة دون الجزائريين المشاركة في الحكم.

- أيديولوجية التيار الشيوعي

والخلاصة التي تخرج بها من قراءة هذه الوثيقة، هي أن أيديولوجية الحزب والشيوعيين الجزائريين ترتكز على ثلاث دعائم:

الأولى: العمل على حماية المصالح، والسيادة، الفرنسيتين، بالجزائر، بأي ثمن، وبأي شكل – وعدم السماح بالنيل منها مهما كانت الحيثيات.

الثانية: القيام بإصلاحات شكلية، لا تنال إطلاقا من شرعية السيادة الفرنسية على هذه البلاد وأهلها، ولا تمس جوهر المشكل بالنسبة للشعب الجزائري، وهو التحرر والاستقلال.

الثالثة: عدم التسليم بوجود شعب جزائري موحد، حتى لا يكون ذلك مبررا للتسليم بمطالبه الوطنية، وهذا ما جعلهم يكررون في أكثر من مادة وفقرة داخل المشروع، بأن السكان الجزائريين، يتألفون من مجموعة عناصر، ويتحاشون التعبير بكلمة (الشعب الجزائري) على عكس ما فعلوا بالنسبة للشعب الفرنسي. وهذا الموقف آمن به اليمين الاستعماري في فرنسا طوال الحقبة الاستعمارية، وأكده الجنرال دوقول في تصريح تقرير المصير يوم 16 سبتمبر (1959) عندما قال بأنه لا يوجد في الجزائر شعب موحد وإنما هناك عرب قرطبة، وعرب الشام، والقبائل، والميزانيين، والشاوية، وغيرهم.